الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة

٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

رؤيـــة عامـــة
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى

ورقه مقدمة من
دكتور/ محمود سمير طوبار
رئيس اللجنة الاقتصادية

القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة و مداخل المواجهة

تجتاز منطقة الشرق الأوسط حاليا مرحلة تحول ، حيث شهد عام ١٩٩٤ تطورات مثيرة على الصعيد السياسى والاقتصادى ، مما يشكل تحديات جديدة ، ويتيح فرصاً جديدة لحكومات وشعوب المنطقة فيما يتعلق بمساندة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة الخطى فى المنطقة ، فالمتوقع أن تؤكد هذه التطورات فائدتها على المدى الطويل إذا أحسن التعامل معها ووضع السياسات الاقتصادية والمالية الواضحة الرؤية ، وتوسيع قاعدة الالتزام بالاصلاحات ، وحسن توزيع المنافع المترتبة على اجراءات الاصلاح .

كما أن النظام العالمى الجديد أصبح يتميز بحركته السريعة التى نتابع فيها التغيرات وتجد فيها المتغيرات بمعدلات فائقة السرعة وتحتاج من صانع القرار اليقظة والفطنة والذكاء وسرعة الخاطر فى تناول ما يتدفق من معلومات وما يلاحقنا من متغيرات وتحليلها ومتابعة آثارها .. ومواجهة القضـــايا المطروحة بالحكمة والمـــرونة وبرؤية واضحة تتعامل مع مجموعة من البدائل وترصد الإمكانات .. وتعظم من إدارة الموارد .

إن آفاق التنمية مليئ بالتحديات التى يتعين مجابهتها والإعداد لها ومعالجة ما يترتب عليها من آثار بأساليب عصرية حديثة فى مناخ يسوده التنافس الشديد ، ولا سبيل إلى الحماية إلا بالارتفاع بمستوى الأداء وزيادة الإنتاجية وحسن الإدارة ، والنفاذ إلى الأسواق العالمية وتطوير الأساليب التكنولوجية .

إن هذه الأوضاع تنبه إلى ضرورة الاهتمام بثلاثة أشياء أساسية :

١- تحقيق نمو متواصل .

٢- تنمية الموارد البشرية .

٣- حسن استخدام وإدارة الموارد .

وهى أمور تحتاج إلى رعاية لنضعها فى مقدمة الأولويات من أجل النهوض بالاقتصاد القومى والعمل على زيادة قدرته التنافسية .

إن دول المنطقة تواجه تحديات للتنمية على المدى الطويل تدعو إلى محاولة تحسين الاستفادة من الموارد البشرية والطبيعية حيث تختلف المنطقة عن ركب مجموعة الدول المقارنة المتوسطة الدخل فى جميع المؤشرات الأساسية فيما يتعلق بالتحصيل العلمى والحالة الصحية ، كما هو واضح من الجدول التالى :

مؤشرات الموارد البشرية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
السنوات ١٩٧٠ - ١٩٩٠

الدول المقترضة	السكان متوسط المعدل السنوى للنمو (نسبة مئوية) ٧٠ - ٧٩	٨٠ - ٨٩	نسبة الأمية بين البالغين (نسبة مئوية) المجموع ١٩٩٠	الاناث ١٩٩٠	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنوات) ١٩٧٥	١٩٩٠	معدل وفيات الأطفال (السنة الأولى بعد الولادة لكل ١٠٠٠ مولود حى) ١٩٧٥	١٩٩٠
الجزائر	٣,١	٣,٠	٤٣	٥٥	٥٦	٦٥	١٢٠	٦٧
البحرين	٤,٨	٣,٤	٢٣	٣١	٦٥	٦٩	٥٠	٣٢
مصر	٢,١	٢,٥	٥٢	٦٦	٥٣	٦٠	١٣٨	٦٦
جمهورية ايران الاسلامية	٣,٢	٣,٦	٤٦	٥٧	٥٨	٦٣	١١٦	٨٨
العراق	٣,٦	٣,٦	٤٠	٥١	٦٠	٦٣	٨٨	٦٦
الأردن	٣,٧	٣,٨	٢٠	٣٠	٥٩	٦٧	١٨٠(أ)	٥١
الكويت	٦,٤	٤,٥	٢٧	٣٣	٦٩	٧٤	٣٨	١٤
لبنان	١,٠	٠,٠	٢٠	٢٧	٦٥	٦٦	٤٨	٤٦
ليبيا	٤,٣	٤,١	٣٦	٥٠	٥٥	٦٢	١١١	٧٤
المغرب	٢,٤	٢,٦	٥١	٦٢	٥٥	٦٢	١١٥	٦٧
عمان	٤,١	٤,٧	غ.م.	غ.م.	٥١	٦٦	١٢١	٣١
قطر	٩,٠	٥,٠	٢٤(ب)	٢٨	٦٤	٧٠	٥٠	٢٨
المملكة العربية السعودية	٤,٩	٤,٨	٣٨	٥٢	٥٦	٦٥	١٠٨	٦٥
الجمهورية العربية السورية	٣,٤	٣,٦	٣٦	٤٩	٥٩	٦٦	٧٥	٤٣
تونس	٢,٢	٢,٤	٣٥	٤٤	٥٨	٦٧	١٠١	٤٤
دولة الأمارات العربية المتحدة	١٧,٢	٤,٧	غ.م.	غ.م.	٦٥	٧٢	٤٦	٢٣
الجمهورية اليمنية	٢,٧	٣,١	٦٢	٧٤	٤٤	٤٩	١٦٠	١٢٤
جميع الدول المتوسطة الدخل	٢,٣ (ج)	٢,٠	٢٢	٢٧	غ.م.	٦٦	غ.م.	٤٨

غ. م. غير متوفر
(أ) ١٩٧٧
(ب) ١٩٨٥
(ج) ١٩٦٥ - ١٩٨٠
المصدر : البنك الدولى .

وتشكل ظاهرة البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة فى جميع أنحاء المنطقة ، وستظل عواقب النمو السكانى من الماضى محسوسة فى صورة زيادات غير عادية فى أعداد القوى العاملة خلال العشرين سنة القادمة . وحتى يتسنى للمنطقة تحقيق الاستقرار الاجتماعى من خلال العمالة المنتجة للمجموعات غير العاملة حالياً أو التى ستدخل سوق العمل فى المستقبل ، ينبغى تغيير معدلات النمو الاقتصادى وطبيعته بصورة رئيسية عما هو عليه الآن . وليس منطقياً أو واقعياً افتراض أن التطورات فى الاقتصاد العالمى سوف تكون كافية ، بأى حال ، لتوفير دفعة قوية لدول منطقة الشرق الأوسط لتحقيق المعدلات المطلوبة من النمو الاقتصادى دون إصلاح السياسات المحلية .

وتشكل إدارة الموارد الطبيعية قضية إقليمية على درجة كبيرة من الأهمية ، وفى ضوء قصور هذه الموارد عن الوفاء بمتطلبات التنمية تصبح قضية ملحة وينبغى أن تنال رعاية فائقة . لذلك تحتاج جميع دول المنطقة إلى إدارة هذه الموارد بصورة أكثر كفاءة .

إن شحة الموارد اللازمة لتغطية نفقات عمليات تنظيف البيئة ، مقترنة بضعف القدرات التنفيذية ، تعنى ضمناً الحاجة إلى تحديد أولويات العمل البيئى . وسيتعين توجيه استثمارات بيئية محددة لحل تلك المشاكل التى لن تعالج باجراء تغييرات فى أسعار الموارد وإعادة هيكلة القطاع الصناعى . ولكن تحتاج إلى تطبيق مجموعة من الاجراءات البالغة الأهمية فى إطار السياسات والاستثمارات التى يرجى منها تحقيق آثاراً بعيدة المدى وقد يكون بالإمكان تحقيق تحسينات بيئية كبيرة بتكلفة أدنى من التكاليف التى يتكرر ذكرها ، شريطة وضع أهداف واقعية على المدى المتوسط خلال الفترة القادمة التى تتراوح بين ١٠ سنوات و ٢٠ سنة . ومع ذلك ، فإن المشاكل الرئيسية المرتبطة بالسياسات البيئية ، مثل وضع معايير بيئية صارمة ، وتحديد المسئولية عن الأضرار البيئية فى الماضى ، والمسئولية عن التلوث الذى يتجاوز الحدود القومية ، لا تزال قائمة دون التوصل إلى حل لها ، وتثير بذلك قلق المؤسسات الصناعية والمستثمرين المحتملين الذين يودون الاطمئنان إلى وضع اللوائح المتعلقة بالبيئة وتطبيقها بصورة متساوية على الجميع .. لذلك ينبغى التركيز على تحديد المشروعات الاستثمارية وإعدادها ، وأنشطة تنمية القدرات المؤسسية ، وتحديد إجراءات السياسات فى أربعة مجالات ذات أولوية وهى :

الإدارة المتكاملة للموارد (وخاصة موارد المياة) وإدارة التخلص من النفايات الخطيرة والصلبة ، ومكافحة التلوث البحرى ، وإدارة المناطق الساحلية .

إن مشاكل البيئة قد تشكل عقبات أمام عملية التنمية ، بل تشكل مثل هذه العقبات بالفعل ، كما يحدث فى الأوضاع التى تضيع فيها المنافع المتحققة من زيادة الدخول بسبب التكاليف التى يفرضها التلوث على الأحوال الصحية ونوعية الحياة ، كما أن الإنتاجية فى المستقبل قد تتعرض للخطر إذا أدت زيادة الدخول فى الوقت الحاضر إلى تدهور التربة واستنفاذ خزانات المياة الجوفية وتدمير الأنظمة الأيكولوجية .

ويعتبر تخفيف حدة الفقر التزاماً أخلاقياً وشرطاً مسبقاً للمحافظة على استمرارية سلامة البيئة ، لأن الفقراء هم الضحايا الرئيسيون للضرر الذى يلحق بالبيئة ، كما أنهم من بين العوامل المسببة له ، لذلك يلزم تحقيق نمو إقتصادى سريع لتخفيف حدة الفقر ، وتخفيض معدلات النمو السكانى ، غير أن هذا النمو الاقتصادى يجلب معه خطر حدوث تدهور بيئى مروع ، ويصبح التحدى الحقيقى الماثل أمامناً يتجسد فى ضمان كسر الروابط التى نشأت فى الماضى بين تحقيق النمو الاقتصادى وتدهور البيئة ...

أن قبول التحدى المتمثل فى الأسراع بخطى التنمية بأسلوب يتسم بتحمل المسئولية عن المحافظة على البيئة سيتطلب إدخال تغييرات هامة فى السياسات وإعادة تحديد الأولويات ، كما أنه سيكون باهظ التكلفة ، ولكن عدم قبول هذا التحدى سيكون أكثر تكلفة .

لقد هيأت التغيرات التكنولوجية التى حدث خلال هذا القرن فرصة أمام الدول لاستخدام مواردها استخداماً أوفر إنتاجية منه فى أى وقت مضى . وتحسنت أوضاع المعيشة تحسناً فاق الإدراك ، لا فى البلدان الصناعية فحسب ، بل كذلك فى كثير من البلاد النامية ، ويبدو أن وتيرة هذا التحسن تتسارع مع مرور الوقت .

غير أن الفجوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية إتسعت فى مناطق أخري من العالم . وكان عقد الثمانينات عقداً عصيباً بالنسبة لمعظم البلدان . وفى عدد كبير من البلدان الفقيرة يقل الدخل الحقيقى للفرد بدرجة كبيرة عنه فى الولايات المتحدة فى أوائل القرن التاسع عشر .. ولكن الفجوات بين الأغنياء والفقراء فى وفيات الأطفال والعمر المتوقع ضاقت بدرجة أسرع . وذلك راجع إلى إنتشار التكنولوجيا الطبية ووسائل حماية الصحة البيئية ، وإلى النوعية الأفضل من التغذية والتعليم وإلى الحدود الطبيعية للإنجاز فى هذه المؤشرات .

وأصبح التحدى هنا ماثل فى مواجهة المستقبل برؤية واضحة تجيب على سؤال حاسم وهو : **هل تسمح السياسات القومية والدولية باستغلال الإمكانات التى ولدها التقدم التكنولوجى ؟ .**

فالتنمية الدائمة تحتاج إلى إستتباب السلام ، وإزالة ما نشرته الحرب من سحابة من الشك على تلك المنطقة وما ترتب على الحروب والمنازعات الدولية ، وكذلك الكوارث الطبيعية من تدمير فى قاعدة التنمية فى كثير من أجزاء العالم .

والتنمية السريعة تحتاج بدورها إلى توسع فى التكامل الاقتصادى ، فالحدود التى تفصل بين الأسواق القومية للسلع ورؤوس الأموال والعمالة مستمرة فى التآكل ، وتوسعت التجارة العالمية بأكثر من ٦ فى المائة فى السنة منذ عام ١٩٥٠ ، وهو أسرع بنسبة تزيد على ٥٠ فى المائة من النمو فى الناتج . ثم أن التكامل العالمى فى التجارة وإقامة التكتلات الاقتصادية ، وتكامل الاستثمار وتدفقات عناصر الإنتاج والتكنولوجيا والاتصالات قد أخذ يربط الاقتصاديات معاً ، ولكن غداً لناظره قريب لنرى ما إذا كان هذا الاتجاه سيستمر وما يترتب عليه من آثار .. ونجاح الدول فى مقابلة ما يحيطه من تحديات .

فلا ريب من أن التعرض المتزايد للمؤثرات الخارجية من شأنه أن تصبح الدول النامية مستهدفة للمخاطر . فأوجه العجز المالى المرتفع فى البلدان الصناعية وأسعار الفائدة الدولية التى تؤذن بارتفاع ، وضعف المؤسسات المالية فى الولايات المتحدة ، وتدهور بعض جوانب الوضع المالى فى اليابان ، والموافقة على مفاوضات جولة إرجواى الخاصة بالمحادثات التجارية ، وما يترتب عليه

من إزالة الحواجز والعقبات من أمام تدفق السلع والخدمات بين الدول .. هذا كله له ضريبته . ولكن التكامل العالمى فى تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة له بدوره منافع هائلة ، إذ ينهض بالمنافسة والكفاءة ، ويتيح للبلدان الفقيرة أسباب الوصول إلى المعارف الأساسية فى الطب والعلوم والهندسة .

لقد أصبح الاقتصاد العالمى الجديد يتميز بالسرعة الفائقة التى تتطلب الفطنة والذكاء فى متابعة الأمور وسرعة الخاطر فى مداولة ومتابعة المتغيرات الاقتصادية والمرونة فى التعامل مع الأحداث والتفاعل مع مجرياتها .

ولما كان من المعروف أن الحكومات لا تتسم حركتها بالسرعة والمرونة ، فقد تحول الاتجاه إلى الاعتماد على المنظمين من رجال الأعمال فى إطلاق مبادراتهم نحو بناء اقتصاديات تتسم بسرعة الاستجابة والمرونة .

لقد كان التحول الذى طرأ على اقتصاديات دول شرق آسيا باعث أمل لكل المهتمين بالتنمية الاقتصادية . بينما كان الكساد الذى أصاب كثير من الدول وإنخفاض اقتصاديات الدول الفقيرة وتلك التى تجتاز مرحلة التحول مدعاة الاهتمام . وما لم يتحرر القطاع الخاص من القيود ويطلق العنان للتفاعل مع مجريات الاحداث ويستجيب للتغيرات الجذرية التى أصابت الاقتصاد العالمى ، فإننا لابد وأن نشاهد تبايناً واضحاً بين الدول ، يتميز فيه البعض بديناميكية الحركة ويتكامل مع الاقتصاد العالمى ، بينما تظل الدول الأخرى اقتصادياتها ساكنة تنعزل عما يجرى حولها فى العالم.

والجديد فى الاقتصاد العالمى ، يتمثل فيما وصل إليه الآن من تدويل القضايا الاقتصادية ، نتيجة ما شاهدناه من طفرة هائلة فى حصيلة الاختراعات والابتكارات فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وتكنولوجيا المعلومات التى جعلت من العالم قرية صغيرة تنتقل فيها المعرفة ، وتتدفق فيها المعلومات انياً وفى نفس اللحظة دون حواجز أو قيود .. واستمر عنصرا الزمن والمسافة ينكمشان شيئاً فشيئاً . وعاماً بعد عام ، لذلك أصبحت المنافسة فى الاقتصاد العالمى الجديد تستدعى السرعة فى الحركة والاستجابة .

ولما كانت إمكانيات القطاع العام ، للعمل بمفرده ، محدودة ، أصبحت هناك رغبة متزايدة وشعور متزايد بأهمية الدور الحيوى الذى يمكن أن يلعبه القطاع الخاص .. وما يتحقق من مبادراته فى أغتناء الفرص الجديدة المتغيرة وحفز النمو .

فالاسراع بالنمو يساعد الدول الفقيرة على خلق مزيد من فرص العمل - وزيادة الإنتاجية ، والتوسع فيما يتاح لهم من فرص الحصول على الائتمان وتطوير البنية الأساسية ، وتوافر مستلزمات الإنتاج .

وتشجيع المبادرات الخاصة ، يعطى الفرصة للحكومات كى تركز على تلك الاعمال ومجالات الأنشطة التى تدخل فى صميم اختصاصها وتجيد آدائها .. وتترك للمنظمين من رجال الأعمال بالقطاع الخاص تلك الأعمال التى يتميزون فى آدائها بكفاءة عالية . وبذلك تستطيع الحكومة وقف نزيف هدر الموارد التى يمكن استخدامها ، بدلاً من ذلك ، فى تقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة ، باعتبارها أفضل وسائل لتحقيق العدالة فى توزيع الدخل .. ويمكنها أيضاً تقديم مساعدات أكثر للفقراء ، وأن تقيم شبكة للأمن الاجتماعى ، وتهيئة أساس مستقر على صعيد الاقتصاد الكلى . كذلك فإن تدخل الحكومات لحماية البيئة ، تدخل ضرورى للتنمية المتواصلة .

إن مهمة ترتيب هذه الأولويات ، مهمة جسيمة وتتطلب عملاً مكثفاً ، فبالنسبة لكثير من أفقر بلدان العالم ، سيحتاج الأمر إلى عقود من النمو السريع حتى يمكن القضاء على الفقر ، ثم أن الأولويات والضغوط تتفاوت كثيراً بين الدول فى مراحل التنمية المختلفة ، ومع ذلك ففرصة التنمية السريعة هى اليوم أكبر منها فى أى وقت فى التاريخ ، فالروابط الدولية التى تتمثل فى تدفق المعلومات والاستثمار والتكنولوجيا هى اليوم أقوى مما كانت عليه من قبل . فالعلوم والمعرفة فى المجالات المختلفة خطت كلها خطوات واسعة وصارت منافعها متاحة على نطاق العالم كله . ويوضح التاريخ الاقتصادى أنه يمكن للبلدان النامية أن تحقق نمواً سريعاً ، كما يبين أن خطوات التغيير بالنسبة لكثير من البلدان قد تسارعت . بينما كان النمو فى العديد من البلدان الأخرى شديد البطء ، إن كانت قد تمت على الأطلاق ! لقد أصبح واضحاً أن مفتاح التنمية يكمن فى فهم السبب من وراء حدوث هذا التباين على نطاق واسع فى تجارب هذه الدول .

إن الذى ألهب نشاط هذا التقدم الاقتصادى ، هو التقدم التكنولوجى أكثر من أى عامل آخر ، فالتكنولوجيا هى المعرفة التى تفضى إلى تحسين الآلات والمعدات والمنتجات والعمليات الإنتاجية . ولاشك أن الإضافات لهذه المعرفة ، تساعد على خفض التكلفة الحقيقية للإنتاج ، وتؤدى إلى إدخال منتجات جديدة . كما تشمل التكنولوجيا ، المعرفة المتمثلة فى التوسع فى المعرفة الإدارية وإرتفاع الحس والادراك الإدارى .

إن نوعية السياسات هى التى تنشأ هذا الفارق والتمايز فى إنتاجية المشروعات الاستثمارية ، ولكن بأى سرعة تستجيب إنتاجية الاستثمارات لهذا التحسن فى السياسات ؟ . حتى الإصلاحات الجذرية ، قد لا تنجح فى رفع معدلات العائد الاقتصادى بين عشية وضحاها . ربما تتحقق بعض المنافع بسرعة ، فالحوافز السعرية القوية ، مثلاً ، يمكن أن تحدث أثراً سريعاً على غلة المحاصيل السنوية ، وبالتالى على عوائد شبكات الرى القائمة بالفعل . ولكن قد يتطلب الأمر ، فى مشاريع أخرى ، إعادة هيكلتها . أو البدء من جديد - مما يوفر حتى بعض المنافع .

وعلى ذلك ، فإن تحسن الظروف الاقتصادية إجمالاً ، يحتاج عادة إلى وقت . ولكن المنافع الملموسة لابد وأن تظهر خلال بضع سنوات .

لذلك ينبغى أن تصاغ الرؤية لإعداد مناخ النشاط الاقتصادى فى المرحلة المقبلة بالصورة التى تدعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى وبدعمه لعناصر القوة على مجابهة التحديات وتحديد مسار التنمية فى الأجل الطويل .

ولاشك أن النمو المتواصل يتطلب شيئاً أكثر من معدل مرتفع لتكوين رأس المال فهو يتطلب استخدام رأس المال بكفاءة ، مما يستلزم بدوره توافر حوافز السوق الصحيحة ، والمؤسسات الصحيحة ، والاستثمارات المساندة الصحيحة ، وهى المكونات الأساسية الثلاثة للإنتاجية .

إن توافر سياسات حكومية جيدة ، ومؤسسات واستثمارات جيدة من الأمور الحيوية .. ولكن مفتاح التنمية السريعة هو منظم المشروعات فعلى الحكومات أن تخدم المشروعات الكبيرة أو الصغيرة ، لا أن تحل محلها .

ومن هذا المنطلق ، توضح هذه الورقة بعض الخطوط العامة التى نطرحها للنقاش من أجل بناء اقتصاد قوى يتصدى لتسارع المنافسة فى السوق العالمى وتزايد حدتها . وتزيد من قدرته على التعامل مع الاقتصاد العالمى الجديد بذكاء وفطنة وسرعة الحركة وإرتفاع الأداء .

أولاً .. فى مجال تشجيع القطاع الخاص :

إن التساؤل المطروح للنقاش هنا ، يتعلق بالبحث عن متطلبات دفع نمو هذا القطاع ، وزيادة كفاءته والإرتفاع بمستوى أدائه . والبحث عن الدور الذى يمكن أن تقوم به الحكومة فى هذا الشأن .

ويمكن للحكومة أن تعمل على تشجيع هذا الدور من خلال :

(١) فتح الاقتصاد أمام ..
- **التجارة .**
- **الاستثمار .**
- **التكنولوجيا .**

(٢) تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار .

(٣) العمل على بناء نظم مالية قوية .

(١) الإنفتاح على التجارة والاستثمار والتكنولوجيا :

إن التجارة وما يستتبعها من منافسة تستنهض الإرتفاع بمستوى كفاية الأعمال . ومع زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق العالمية ، وإزالة حواجز تدفق السلع والخدمات فى إطار تنفيذ اتفاقية الجات تزيد احتمالات إرتفاع دخول الاقتصاديات النامية .. إذ أن أحد الفوائد من التجارة والاستثمار الأجنبى يتمثل فى التكنولوجيا التى تأتى معها .

لقد حصلت نمور شرق آسيا على معظم ما طبقته من تكنولوجيا من المشترين والموردين الأجانب ، ووفرت ، بذلك ، تحمل نفقات باهظة فى إجراء بحوث ودراسات التنمية (R & D) - ومعظمها تكرار لما تم إجراءه فى الدول المتقدمة . فعلى سبيل المثال ، نجد أن دول المنظمة الأوربية للتعاون والتنمية O E C D تنفق نحو ٤٠٠ بليون دولار سنوياً على هذه البحوث (R & D) وهى تعادل ٢٥ ضعف ما تستثمره الدول النامية . ومن ثم فإن أفضل طريقة يمكن للدول النامية إتباعها للإرتقاء بتكنولوجيتها تلك التى تتم عن طريق تقوية روابط هذه الدول بالدول الصناعية الكبرى . وكذلك عن طريق تطوير التعليم الفنى .

(٢) تحسين مناخ الأعمال :

إن تنمية مناخ جاذب للأعمال والأنشطة فى عالم تسوده المنافسة ، يتطلب التركيز والاهتمام باعداد الاطار التشريعى الكفء، ووضع القواعد والترتيبات التنظيمية والمؤسسية التى تقترب أو تتفق مع المعايير الدولية من حيث مستوى الدقة والذكاء والاحتراف .

فالاصلاح التشريعى ، الذى يهم تطوير القطاع الخاص بصفه خاصه ، هو قانون العقد ، وقانون العمل ، وحقوق الملكيه . اذ يجب أن تكفل القوانين ، لرجال الاعمال ، حرية الانتاج .. ليختارو الوقت الذى يناسبهم لبدء النشاط أو الوقت الذى يناسبهم لغلق النشاط . والحرية فى إبرام عقود ملزمه . واحقية البنوك فى الحصول على ضمانات محدده وواضحه لما يقدمونه من قروض .. بحيث يكون لهم الحق فى التصرف فى الممتلكات الضامنه بالاسترداد أو البيع بالسرعة المطلوبة فى حالة تقاعس المدين عن سداد مديونيته .

وقوانين العمل ، يمكن أن تعوق (أو تسهل) دخول وخروج المنشآت الى الصناعة ، وامكانيات الحصول علي الأئتمان .

وتحديد حقوق واضحة للملكية ، ضرورى من أجل تنمية واصلاح الأرض، ونقل التكنولوجيا ، وحماية حقوق الملكية الفكرية .

وفى الاصلاح التنظيمى ، تكون المنافسة هى المفتاح ، فالمكاسب التى يمكن الحصول عليها من تطوير وتنمية القطاع الخاص تأتى من تهيئة المناخ الذى يسمح بتنافس المنشآت مع بعضها البعض . ويعنى ذلك ، إزالة الحواجز غير التعريفية ، وتخفيض التعريفة الجمركية ، وإلغاء الرقابة على الأسعار ، والقضاء على الاحتكار ، وإعادة تنظيم الاستثمارات الأجنبية بالطرق التى تقوى من المنافسة .

أما بالنسبة للاحتكارات الطبيعية ، وبصفة خاصة البنية الأساسية ، فإن مفتاح الحل يكمن فى عنصر الاحتكار (مثل محولات الطاقة الكهربائية) وتنظيمها بالطريقة التى تتفق مع هيكل السوق والطاقة المؤسسية .

غير أن الاصلاحات التشريعية والتنظيمية لابد وأن يصاحبها تحسينات أشمل فى الأدارة العامة ، فالمستثمرون يتضررون من النظام الضريبى التحكمى والمتقلب ، ومن بطئ نظام التخليص الجمركى .. (ففى سنغافوره ، مثلاً) تستغرق عملية التخليص الجمركى على شحنة سفينة من سلعة معينة ١٥ دقيقة تقريباً . بينما فى بلد آخر (مثل بوجوتا) يستغرق التخليص على شحنة طائرة محملة بالزهور الطبيعية مايصل إلى ثلاثة أيام ، ومن المهم أيضاً فى تحسين مناخ الأعمال قيام الحكومة ، ورجال الأعمال ، بعمل مشترك يسهل التعامل بين الحكومة والمؤسسات والوكالات ومنشآت الأعمال الخاصة .

(٣) إقامة نظم مالية قوية :

إن تنمية وتشجيع القطاع الخاص يتطلب توافر نظم مالية قوية تتمتع بكفاءة فى تعبئة المدخرات وإدارة المخاطر . ويعوق تنفيذ ذلك ضعف سوق المال أو نظام مصرفى مقيد لا يساير اتجاه السوق . لأن سلامة الحالة المالية تحدد نوعية وجودة ما تقدمه من خدمات .

لذلك تبذل الحكومات جهوداً مكثفة نحو إصلاح نظامها المصرفى . ويشمل ذلك تطوير وتقوية الاجراءات والقواعد المصرفية ، والأشراف والتأكد من كفاية حجم رأس المال ، وتحسين المعايير المحاسبية وتسوية المدفوعات .

وعندما تؤتى جهود الاصلاح وإعادة الهيكلة بثمارها ، يمكن للمنشآت المالية الصحية فى مواصلة تقديم تسهيلاتها الائتمانية إلى قاعدة عريضة من المقترضين بما فيها الصناعات الصغيرة ، والزراعة ، والاسكان ، والمحليات ، ومتعهدى تطوير البنية الاساسية من المقاولين . ولما كان تمويل الاستثمار طويل الأجل ، فى أى بلد من البلاد إنما يعتمد أساساً على المدخرات المحلية ، فإن توافر أسواق مالية وأسواق لرأس المال قوية ، تصبح مسألة ضرورية وحيوية من أجل تشجيع المدخرات .

والمؤسسات المالية غير المصرفية (مثل صناديق التأمينات والمعاشات ، وشركات التأمين ، وأسواق السندات المحلية) لها دور هام فى التمويل طويل الأجل (خاصة فى تمويل البنية الأساسية : حيث الإيرادات تحصل بالنقد المحلى) وفى تقديم الخدمات التمويلية الخاصة لمنظمى الأعمال .

ثانياً : دور الدولة :

إن زيادة الاعتماد على القطاع الخاص يتطلب ، تغيير جوهرى فيما يتعلق بعمل الحكومة والطريقة التى تتعامل بها مع القطاع الخاص .

ويعنى ذلك ، أن عليها أن تتحول من نظم اقتصادية تعمل فى ظل السيطرة والاتجاه إلى الداخل إلى نظم تنافسية تتجه إلى الخارج . ويعنى كذلك ، أنه يتعين على المنشآت أن تتحول من السعى نحو الحصول على مزايا من الدوله إلى التوجه إلى السوق سعياً وراء الربح . ومن ثم فإن

الحكومة تتحول من مالكة للمنشآت العامة إلى منظم أو شريك فى مؤسسة خاصة ديناميكية .

ويركز تطوير وإعادة هيكلة القطاع العام على إصلاح القطاع العام المثقل بالأعباء ، ومساندة تخصيص منشآت قطاع الأعمال العام ، والتحول إلى تقديم الخدمات العامة بواسطة القطاع الخاص.

من أجل ذلك كله ، وجدت لجنة الشئون الاقتصادية والمالية بالحزب الوطنى الديمقراطى **إن استراتيجية العمل القومى فى المرحلة المقبلة لابد وأن** تعتمد على تحليل المواقف فى ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الساحة المحلية و الاقليمية والعالمية .

وأن هذه التحولات أصبحت تشكل ملامح جديدة لنظام عالمى واقتصادى جديد وبيئة اقتصادية جديدة يجب أن نتعامل معها بفكر وقيم جديدة وبالتالى تؤدى إلى هيكل إدارى ومؤسس جديد .

كذلك فإن زيادة مساحة التنافس فى الأسواق وأعمال آليات السوق وتحرير التجارة لم يترك مجالاً تؤثر فيه السياسات التقليدية التى اعتمدت على التوجيه والحماية إلى سياسة تنبع من الفكر الخلاق المبدع الذى يعتمد على الجودة والاتقان وإرتفاع مستوى الأداء ، والسباق التكنولوجى الذى يقدم السلعة فى أحلى صورة وأعلى جودة وأحسن سعر .